

الأمن الغذائي في الجزائر وانعكاساته على الاستقرار الاقتصادي لدول شمال إفريقيا

Food Security in Algeria and Its Implications on the Economic Stability of North African Countries

بن عطالله سارة، جامعة غرداية (الجزائر)، sara.benatallah@univ-ghardaia.dz

تاريخ الاستلام: 2024/12/13

تاريخ القبول: 2025/01/31

تاريخ النشر: 2025/03/30

ملخص:

يعد تحقيق الأمن الغذائي من أبرز التحديات العالمية الراهنة، لاسيما في ظل الأزمات الاقتصادية والتغيرات البيئية التي تواجه العديد من الدول، إذ تسعى الجزائر كغيرها من الدول الى إرساء أسس الأمن الغذائي لتعزيز اكتفاءها الذاتي كوسيلة لتقوية الاقتصاد المحلي والإقليمي، في هذا الإطار تهدف هذه الدراسة إلى تحليل واقع الأمن الغذائي في الجزائر وتسليط الضوء على انعكاساته في تحقيق الاستقرار الاقتصادي لدول شمال إفريقيا، وبلوغ هذا الهدف تم الاعتماد على المنهج الوصفي لعرض مختلف المفاهيم المتعلقة بالأمن الغذائي والتحديات التي تعيق تحقيقه في الجزائر وكذا السياسات الوطنية المتهججة لتعزيزه، ودراسة وتحليل البيانات والتقارير الصادرة عن المنظمات الدولية حول وضع الأمن الغذائي في الجزائر ودول الجوار.

توصلت الدراسة الى أن تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر بمثابة درع استراتيجي يعزز الاستقرار الاقتصادي لدول شمال إفريقيا، ويقوي مناعتها في مواجهة الأزمات بشكل عام والاقتصادية بشكل خاص.

كلمات مفتاحية: أمن غذائي، اكتفاء ذاتي، استقرار اقتصادي، نمو اقتصادي.

تصنيفات JEL : Q18، Q32، O40.

Abstract:

Achieving food security is a pressing global challenge, especially amid economic crises and environmental changes. Algeria, like other nations, seeks to strengthen its self-sufficiency to support local and regional

economic stability. This study analyzes food security in Algeria and its impact on North African economies. Using a descriptive approach, it explores key concepts, challenges, and national policies, along with international reports. The findings indicate that ensuring food security in Algeria acts as a strategic shield, enhancing economic stability and resilience against crises. Strengthening agricultural production and improving food policies remain essential to achieving sustainability and reducing external dependence.

Keywords: Food security, self-sufficiency, economic stability, economic growth.

Jel Classification Codes: Q18, E32, O40.

1. مقدمة

يعد الأمن الغذائي من المحاور المهمة في الاستقرار الاقتصادي والأمني لأي دولة في العالم، لما له من أهمية كبرى في حماية السيادة الوطنية وتعزيز فرص النمو الاقتصادي، ويعتبر موضوع الغذاء إلى يومنا هذا من الأولويات الإستراتيجية العالمية، وقد زادت أهميته خلال الأزمات الاقتصادية المتتالية آخرها أزمة الحرب الروسية الأوكرانية وما سببته من ضعف الإمدادات في سلة الغذاء العالمية، لأن دولتي روسيا وأوكرانيا تزودان العالم بأكثر من 400 مليون طن من المحاصيل الزراعية الأولية وبالتالي دول العالم مهددة بارتفاع الأسعار بحوالي 20% .

من هذا المنطلق بدأ التفكير الجماعي لوضع خطط من أجل القضاء على المجاعة لجميع دول العالم في نهاية القرن العشرين، ومن هنا قدم مفهوم جديد للغذاء ألا وهو الأمن الغذائي الذي أصبح غاية تسعى لتحقيقها جل الدول، ومن هذا المسعى سعت الجزائر في عصرة قطاعها الفلاحي من خلال إصلاحات هيكلية كتشجيع الاستثمار وتوفير العقار الفلاحي ورفع العراقيل في مجال التمويل، مما انعكس ايجابا على العديد من المؤشرات، و بهذا أضحت الجزائر من الدول التي قطعت أشواطا كبيرة في مجال الأمن الغذائي بفضل منجزات قطاعها الفلاحي الذي عرف قفزة نوعية خلال السنوات القليلة الماضية بالرغم من الظروف الدولي الصعب، فضلا عن التغيرات المناخية التي تشهدها عديد مناطق العالم.

في هذا الإطار، يجدر التذكير بأن منظمة الأمم المتحدة للتغذية والزراعة "فاو" أكدت نهاية العام الفارط، التقدم الكبير الذي أحرزته الجزائر في مجال الأمن الغذائي، كما أبرزت المنظمة الأهمية أن الجزائر بإمكانها مساعدة وتقاسم تجربتها في تعزيز الأمن الغذائي، ونشر التغذية الصحية مع عديد الدول عبر العالم، خاصة دول شمال إفريقيا، وفي ذات المنحى، صنف المؤشر العالمي للأمن الغذائي الجزائر على رأس قائمة البلدان الإفريقية، وفي المرتبة ال 54 من بين 113 بلدا عبر العالم في 2021 محسنة بشكل ملموس تصنيفها مقارنة ب 2019.

وباعتبار أن الجزائر تشهد خطوات ملحوظة في تحقيق الأمن الغذائي وهذا ما ينعكس إيجابا على المبادلات التجارية بين دول الشمال الإفريقي بالأخص دول ليبيا وتونس وموريتانيا.

بناء على ما سبق، نطرح الإشكالية التالية: ما مدى انعكاس تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر على الاستقرار الاقتصادي لدول شمال إفريقيا؟

للإجابة على الإشكالية المطروحة نقدم الفرضية التالية: يمثل تحقيق الجزائر للأمن الغذائي بمثابة درع استراتيجي يعزز الاستقرار الاقتصادي لدول شمال إفريقيا.

2.1 أهداف الدراسة: نهدف من خلال هذه الدراسة إلى:

- تحليل واقع الأمن الغذائي في الجزائر والتحديات التي تواجهها في تحقيق هذا الهدف؛
- دراسة انعكاسات الأمن الغذائي في الجزائر على الاستقرار الاقتصادي المحلي والإقليمي؛
- تقديم مقترحات لتحسين التعاون بين الجزائر ودول شمال إفريقيا في مجال الأمن الغذائي.

3.1 أهمية الدراسة: تستمد هذه الدراسة أهميتها من الدور المحوري الذي تلعبه الجزائر في تعزيز الاستقرار المجتمعي والاقتصادي محليا وإقليميا، ولما له من آثار إيجابية تجعله أولوية رئيسية في السياسات الوطنية والدولية.

4.1 منهجية الدراسة: للإجابة على إشكالية الدراسة واختبار صحة فرضيتها تم استخدام المنهج الوصفي من خلال عرض مختلف المفاهيم المتعلقة بالأمن الغذائي، وجمع مجموعة من البيانات والمعلومات المتعلقة بموضوع الدراسة وتحليلها قصد الوصول الى نتائج ومقترحات.

2. الإطار النظري للأمن الغذائي في الجزائر

1.2 مفهوم الأمن الغذائي

ظهر مصطلح الأمن الغذائي في السبعينيات جراء أزمات الغذاء والجوع والمجاعة التي عصفت بالبشرية في النصف الثاني من القرن العشرين، وقدمت له عدة تعاريف أهمها:

يعرف البنك الدولي الأمن الغذائي بأنه "قدرة كل الناس في كل الأوقات على الحصول على الطعام الكافي والذي يضمن لهم الراحة، الصحة والنشاط" (Maxwell, 1996).

ونص مؤتمر القمة العالمي للأغذية بأن الأمن الغذائي يتحقق عندما "يكون لجميع الناس في جميع الأوقات إمكانية الوصول المادي والاقتصادي الى غذاء كاف ومأمون ومغذي يلبي احتياجاتهم وتفضيلاتهم الغذائية من أجل أن ينعموا بحياة نشيطة وصحية" (Food and Agriculture Organization of the UN, 2002, p. 50).

كما تعرفه منظمة الصحة العالمية بأنه "جميع الظروف والمعايير الضرورية خلال عمليات إنتاج، تصنيع، تخزين توزيع وإعداد الغذاء اللازمة لضمان أن يكون الغذاء آمنا وموثوق به، صحيا وملائما للاستهلاك الآدمي وغير ضار بالبيئة، حيث لم يعد يكفي أن يتاح الغذاء بكمية كافية وأن يشمل على محتوى غذائي واف لاحتياجات الجسم، بل يجب أن يكون أيضا آمنا للاستهلاك، وألا يعرض صحة المستهلك للخطر أو الضرر، وألا يهدد البيئة أو يزيد من مشاكل التلوث البيئي" (حركاتي، 2021، صفحة 386).

نستنتج من خلال التعاريف السابقة أن الأمن الغذائي يشمل عدة جوانب تتمثل في:

1. التوافر: أن يكون الغذاء متاحا بشكل كافٍ ومتنوع لتلبية احتياجات جميع السكان؛

2. الوصول: أن يكون الغذاء في متناول اليد للأفراد سواء من حيث السعر أو من حيث القدرة

على الوصول إلى أسواق الغذاء أو مصادره؛

3. الاستخدام: أن يكون الغذاء آمناً وصحياً ومغذياً بما يكفي لدعم صحة الأفراد وتعزيز نموهم

وتطورهم؛

4. الاستقرار: ضمان استمرارية توفر الغذاء على المدى الطويل، وعدم تعرض الإمدادات الغذائية

لأي اضطرابات أو تقلبات حادة بسبب الكوارث الطبيعية أو الأزمات الاقتصادية أو السياسية.

– مفهوم الأمن الغذائي المستدام: توفير الغذاء الكافي والمغذي لجميع الأفراد على المدى الطويل،

مع مراعاة الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية للأجيال القادمة.

– مفهوم الاكتفاء الذاتي: قدرة الدولة أو المجتمع على إنتاج ما يكفي من الغذاء باستخدام الموارد

والإمكانات الذاتية لتلبية الاحتياجات الأساسية لسكانها (دون الاعتماد على الاستيراد).

2.2 علاقة الأمن الغذائي بالأمن الاقتصادي

تعاني حالياً الكثير من الدول من ارتفاع فاتورة استيراد الغذاء إذ توجه نسبة كبيرة من احتياطياتها من

النقد الأجنبي إلى سداد مستحققاتها من الواردات الغذائية وهذا ما ينعكس بالسلب على موازين مدفوعاتها

إذ تصبح تابعة للدول العظمى فيما يخص الغذاء، في المقابل فإن التبعية الغذائية التي تعاني منها الدول

النامية سينتج عنها ارتفاع في أسعار المواد الغذائية بأسواق هذه الدول كنتيجة حتمية لارتفاعها في الأسواق

العالمية، وبالتالي تتدهور قيمة العملة المحلية وتفقد قيمتها الشرائية، بالإضافة إلى العجز المستمر في ميزان

المدفوعات لتلك الدول وفقدانها لقيمتها الشرائية، إضافة لذلك تعرضها إلى إعاقه مسيرة التطور والتنمية

الناجمة عن اتجاه الدول إلى تخليها عن المشاريع مقابل توفير الغذاء اللازم لأفراد المجتمع (عوض بشير،

2009، صفحة 20).

وبالتالي فإن الأمن الغذائي والأمن الاقتصادي مرتبطان ارتباطاً وثيقاً، حيث يعتمد كل منهما على

الآخر في تحقيق رفاه واستقرار المجتمع، فالأمن الغذائي جزء لا يتجزأ من الأمن الاقتصادي، إذ يعكس

قدرة المجتمع أو الدولة على تلبية احتياجاتها الغذائية بشكل مستدام ومستقر، وفي المقابل يساهم الأمن

الاقتصادي في ضمان القدرة على الإنتاج الغذائي المحلي، واستيراد الغذاء عندما يكون ذلك ضرورياً، مما يضمن توافر الغذاء بسهولة وبأسعار معقولة.

3.2 المخاطر والتحديات التي تواجه تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر

تواجه الجزائر العديد من المخاطر والتحديات التي تعرقل تقدمها نحو تحقيق الأمن الغذائي لجميع سكانها، أبرزها:

- **الاعتماد الكبير على الاستيراد:** تعتمد الجزائر بشكل كبير على استيراد المواد الغذائية الأساسية مثل القمح والزيوت النباتية والسكر، مما يجعلها عرضة لتقلبات الأسعار أو نقص الامدادات الغذائية بسبب الأزمات الاقتصادية أو الطبيعية في الأسواق العالمية للدول المصدرة؛

- **تغير المناخ:** تشهد الجزائر في السنوات الأخيرة تغيرات مناخية منها ارتفاع درجات الحرارة وتذبذب في معدلات هطول الأمطار وعدم انتظامها، مما يؤدي الى الجفاف والتصحر، وبالتالي تؤثر على انتاجها الزراعي ويقلل من صالحة الأراضي الزراعية خاصة في المناطق الجنوبية؛

- **نقص استخدام التقنيات الحديثة في الزراعة:** مثل أنظمة الري الفعالة وتقنيات الزراعة الدقيقة، بالإضافة الى ضعف البنى التحتية للنقل والتخزين، مما يؤدي الى وجود خسائر في المحاصيل؛

- **النمو السكاني المتزايد:** يشكل النمو السكاني المرتفع ضغطا على الموارد الغذائية المتاحة، حيث يؤدي الى الطلب المتزايد الغذاء بشكل مستمر ويستدعي ضرورة زيادة الإنتاج المحلي وتعزيز الاستثمارات الزراعية لتلبية هذا الطلب؛

- **تحديات اقتصادية:** يعتمد اقتصاد الجزائر بشكل أساسي على إيرادات النفط والغاز، مما يجعله حساسا لتقلبات أسعار الطاقة في الأسواق العالمية، تؤثر هذه التقلبات على الميزانية العامة للدولة، مما يترتب عنها تقليص الاستثمارات في قطاعات متعددة بما فيها القطاع الزراعي، إضافة الى ذلك تواجه الجزائر تحديات ناجمة عن تقلبات أسعار السلع على الساحة العالمية، مما ينعكس سلبا على تكاليف الإنتاج المحلي وأسعار المنتجات الوطنية؛

- **تحديات سياسية وتنظيمية:** تواجه الجزائر ضعف في التنسيق بين المؤسسات الحكومية والجهات المعنية بالأمن الغذائي، حيث تعوق الأنظمة القانونية التمويل والخدمات الزراعية المتاحة للمزارعين، مما يعيق تنفيذ السياسات الفعالة في ضمان تحقيق الأمن الغذائي ويحد من القدرة على تطوير القطاع بشكل مستدام.

4.2 السياسات الوطنية المنتهجة لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر

تنتهج الجزائر مجموعة من السياسات لتحقيق الأمن الغذائي أهمها:

- **سياسة الاستثمار في القطاع الزراعي:** تسعى الجزائر إلى زيادة الإنتاج المحلي من خلال وضع خطط وطنية للتنمية الزراعية والتي تركز على تحسين الإنتاجية وتوفير الدعم المالي والتقني للمزارعين، مثل قروض الدعم وتوفير الآلات الزراعية، لتعزيز قدرة القطاع الزراعي على تلبية احتياجات السكان؛
- **تشجيع الزراعة المستدامة والتقنيات الحديثة:** تدعم الحكومة الجزائرية تقنيات الزراعة المستدامة مثل الزراعة العضوية والري الحديث بهدف تحسين كفاءة استخدام الموارد الطبيعية مثل المياه، خاصة في المناطق الجافة، وتعزيز الإنتاج الزراعي دون التأثير السلبي على البيئة؛
- **تحفيز الإنتاج المحلي للغذاء:** تركز الجزائر على تحسين البنية التحتية الزراعية وزيادة الإنتاج المحلي من السلع الأساسية مثل الحبوب والخضروات، بهدف تقليل الاعتماد على الواردات وتعزيز الاكتفاء الذاتي خاصة في السلع الأساسية مثل الحبوب والخضروات، مما يساهم في تحقيق الأمن الغذائي المستدام؛
- **سياسات تجارية وقانونية:** تهدف الجزائر إلى تقليص التبعية الغذائية من خلال تطبيق سياسات تجارية وقانونية تشجع على تحقيق التوازن بين الواردات والصادرات وتعزيز الاكتفاء الذاتي في المنتجات الغذائية، تتضمن هذه السياسات وضع أسعار مسقفة لبعض المواد الغذائية الأساسية بهدف حماية الفئات ذات الدخل المحدود وضمان قدرتهم على الحصول على الغذاء بأسعار معقولة، حتى في ظل التقلبات العالمية، كما تعمل الجزائر على تكوين مخزونات استراتيجية من السلع الغذائية لضمان توفرها طوال العام، مما يساعد في استقرار الأسعار وحماية القدرة الشرائية للمواطنين؛

- تطوير البحث والابتكار الزراعي: تسعى الجزائر الى تعزيز البحث الزراعي من خلال زيادة

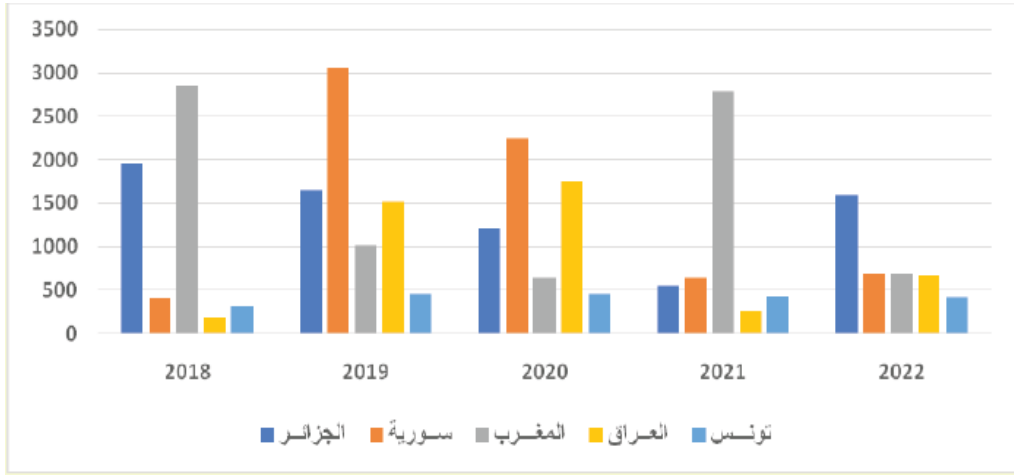
الاستثمارات في المعاهد والمراكز البحثية الزراعية ودعم المشاريع الزراعية المبتكرة، مع تعزيز التعاون الدولي لتبادل الخبرات وللاستفادة من التقنيات الحديثة في الزراعة.

3. واقع الأمن الغذائي في الجزائر ومدى مساهمته في تحقيق الاستقرار الاقتصادي لدول شمال إفريقيا

تسعى جل الدول إلى ضمان الأمن الغذائي من خلال توفير إمدادات غذائية كافية ومستدامة لسكانها، سواء بالاعتماد على إنتاجها المحلي أو من خلال الاستيراد من الأسواق العالمية، ويشكل هذا تحديا خاصا في دول شمال إفريقيا التي تواجه العديد من الضغوط الاقتصادية والمناخية، حيث سنحاول تقديم صورة حول وضع الأمن الغذائي في الجزائر، مع تقييم تقدمها مع دول الجوار، ومدى مساهمتها في تعزيز استقرارهم الاقتصادي.

1.3 إنتاج الشعير في الدول العربية الرئيسية

الشكل رقم 01: إنتاج الشعير في الدول العربية المنتجة الرئيسية خلال فترة 2018-2022



المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، التقرير السنوي، لسنة 2023، ص 18

من خلال الشكل أعلاه، نلاحظ أن إنتاج الشعير في الدول العربية خلال فترة 2018-2022

كان معظمه من دول شمال إفريقيا كدول رئيسة في إنتاج مادة الشعير، حيث كان ترتيب الدول من حيث الإنتاج سنة 2018 كالتالي: المغرب ثم الجزائر ثم تونس، إلا أنه سنة 2022 تغيرت معطيات الإنتاج وتقدمت الجزائر الى المرتبة الأولى تليها سورية ثم المغرب والعراق مناصفة ثم تونس، ويعود تقدم الجزائر في

إنتاج هذه المادة الرئيسية، إلى سياسة الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الدولة من أجل تخفيض قيمة الواردات ومن أجل تحقيق الأمن الغذائي.

وباعتبار الجزائر تحتل المرتبة الأولى بين دول شمال إفريقيا في إنتاج الشعير، يمكن أن يساهم بشكل مباشر في دعم هذه الدول خاصة خلال فترات الأزمات الغذائية أو نقص الإنتاج المحلي، فمن خلال استيراد الشعير من الجزائر بدلا من الأسواق العالمية يتيح لدول شمال إفريقيا تخفيض تكاليف الاستيراد بشكل كبير، مما يخفف من الأعباء الاقتصادية عليها، كما يساهم في تقليل الضغوط الاجتماعية الناتجة عن نقص الغذاء، ويعزز بدوره الاستقرار الإقليمي والترابط الاقتصادي بين دول المنطقة.

2.3 نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والناتج المحلي الزراعي

جدول رقم 01: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (ألف دولار) لسنوات 2019-2022

الدولة	2019	2020	2021	2022
تونس	3.33	3.36	3.81	3.76
الجزائر	3.98	3.34	3.70	4.27
المغرب	3.28	3.11	3.85	3.61
ليبيا	4.81	4.24	5.79	5.96

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، التقرير السنوي، لسنة 2023، ص 26

من خلال إحصائيات الجدول أعلاه، نلاحظ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في دولة ليبيا الشقيقة يعد الأول مغاربا ب 5.96 ألف دولار لسنة 2022، وهو ما يدل على الأهمية الكبيرة التي توليها دولة ليبيا في سبيل تحقيق الرفاهية الاجتماعية للشعب الليبي، وتعد الجزائر كذلك ثاني دولة في دول شمال إفريقيا من حيث نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وقدر ب 4.27 ألف دولار سنة 2022 حيث شهد ارتفاع قياسي خلال ثلاثة سنوات فقط، بعدما كان سنة 2020 3.11 ألف دولار، كما تعد دولة تونس والمغرب ثالث ورابع دول شمال إفريقيا من حيث نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، بقيمة 3.76 ألف دولار و 3.61 ألف دولار على التوالي.

احتلال الجزائر للمرتبة الثانية من حيث نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بين دول شمال إفريقيا يعكس وضعاً اقتصادياً مستقراً نسبياً مقارنةً بجيرانها، حيث يمكن للجزائر استثمار هذا الوضع الاقتصادي في تحسين القطاع الزراعي وتعزيز الأمن الغذائي، مما يجعلها داعماً أساسياً لدول الجوار من خلال توفير الغذاء بأسعار تنافسية.

جدول رقم 02: نصيب الفرد من الناتج المحلي الزراعي (الأسعار الجارية بالدولار) لسنوات 2019-2022

الدولة	2019	2020	2021	2022
تونس	335	393	385	375
الجزائر	588	469	450	457
جيبوتي	41	44	39	41
ليبيا	39.41	174.66	224	220
المغرب	388	363	463	423
موريتانيا	314	343	402	416

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، التقرير السنوي، لسنة 2023، ص22

نلاحظ كذلك أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الزراعي لسنوات 2019-2022، يتفاوت بنسب كبيرة بين دول شمال إفريقيا، حيث قدر 457 دولار لسنة 2022 بالجزائر كأول دولة رائدة من حيث نصيب الفرد من الناتج المحلي الزراعي، تليها المغرب 423 دولار لسنة 2022، ثم تونس وليبيا بـ 375 دولار و 220 دولار لسنة 2022 وتعتبر هذه القيم جيدة بالنظر للدول العربية الأخرى.

احتلال الجزائر المرتبة الأولى من حيث نصيب الفرد من الناتج المحلي الزراعي بين دول شمال إفريقيا يعد دليلاً واضحاً على قدرة الجزائر في تحقيق مستويات إنتاج زراعي عالية تدعم الأمن الغذائي الوطني وتوفر فرصاً للتصدير إلى دول الجوار.

3.3 الأمن الغذائي في الدول العربية

جدول رقم 03: مؤشر الأمن الغذائي للدولة العربية لسنة 2022 النقاط من (1-10)

الدولة	مؤشر الأمن الغذائي
الجزائر	6.76
تونس	6.39
ليبيا	5.35
المغرب	6.40

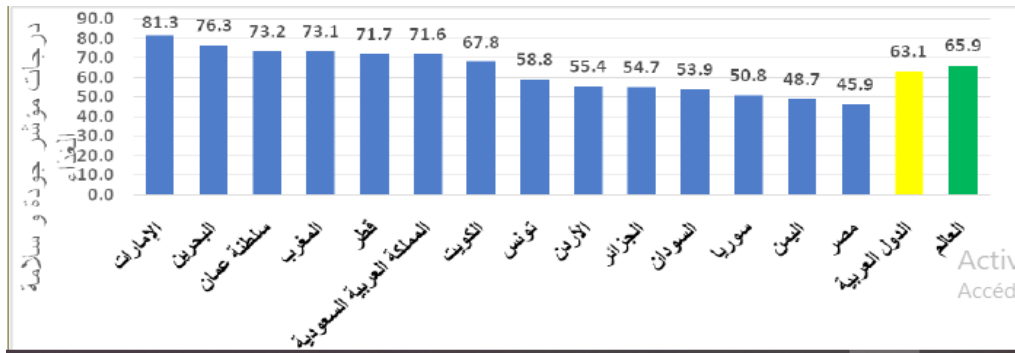
مصدر: صندوق النقد العربي، التقرير السنوي، لسنة 2023، ص48.

حسب معطيات الجدول أعلاه، فإن مؤشرات الأمن الغذائي لدول شمال إفريقيا هي كالتالي: الجزائر في المرتبة الأولى بنسبة 6.76 من 10، تليها المغرب بنسبة 6.40 من 10، وتونس في المرتبة الثالثة بنسبة 6.39 من 10، وليبيا 5.35 من 10 في المرتبة الرابعة، وتعد هذا الإحصائيات مؤشر إيجابي على وضعية الأمن الغذائي لدول شمال إفريقيا.

احتلال الجزائر المرتبة الأولى في مؤشر الأمن الغذائي في شمال إفريقيا، يؤهلها أن تكون شريكا استراتيجيا في تأمين الغذاء إقليميا، حيث يمكن أن تساهم في تلبية الاحتياجات الغذائية لدول الجوار بشكل فعال، ويقلل من اعتماديتها على الأسواق العالمية.

4.3 جودة وسلامة الغذاء في الدول العربية

الشكل رقم 02 مؤشر جودة وسلامة الغذاء في الدول العربية لسنة 2022



المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، التقرير السنوي، لسنة 2023، ص33

حسب إحصائيات الشكل أعلاه فإن جودة وسلامة الأمن الغذائي في دول شمال إفريقيا كانت بنسب متفاوتة، حيث جاءت المغرب في المرتبة الأولى بنسبة 73.1% ثم دولة تونس بنسبة 58.8% ثم الجزائر بنسبة 54.7%، تشير هذه الإحصائيات الى ضعف الجزائر في بعض الجوانب المتعلقة بالسلامة الغذائية مقارنة مع دول الجوار، حيث يعتبر تحديا للجزائر في تصدير المنتجات الغذائية خاصة إذا كانت هناك مخاوف من سلامة المنتجات.

ومع ذلك، إذا تمكنت الجزائر من تحسين معايير جودة وسلامة الغذاء، فإن ذلك سيعزز مكانتها كداعم رئيسي للأمن الغذائي في المنطقة، ويفتح لها فرصا أكبر لتوسيع التعاون الإقليمي في مجال الغذاء.

5.3 واردات القمح للدول العربية

جدول رقم 04: واردات القمح للدول العربية خلال سنتي 2020-2021

واردات القمح: القيمة: بالمليون دولار أمريكي الكمية: ألف طن				
2021		2020		الدولة
قيمة V.	كمية Q.	قيمة V.	كمية Q.	
690.54	1659.95	584.14	2237.13	تونس
2358.15	8286.00	1614.63	6665.68	الجزائر
502.70	2381.00	529.47	2429.20	السودان
41.38	130.42	17.68	75.41	الصومال
95.27	0.00	246.77	1139.55	ليبيا
3803.01	11087.11	3262.88	12830.71	مصر
2557.83	6007.65	1423.72	5521.53	المغرب
106.17	287.37	182.89	685.55	موريتانيا
13406.21	40789.21	10081.27	40219.49	الوطن العربي
68518.19	201080.00	48620.30	185810.22	العالم

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، التقرير السنوي، لسنة 2023، ص 30

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن واردات القمح شهدت تطور كبير بالنسبة للجزائر حيث قدرت سنة 2020 ما قيمته 1614.63 مليون دولار وارتفعت إلى 2358.15 سنة 2021 كأعلى دول دخلا بين الدول العربية بعد مصر، ويرجع هذا الارتفاع الملحوظ إلى سياسة الدولة في زيادة تصدير مادة القمح من خلال توسيع مساحات الأراضي الزراعية، وتسعى الدولة الجزائرية إلى سد احتياجات السوق الوطني من مادة القمح، والتي قدرت 12 مليون طن كاحتياجات أساسية، وجاء ترتيب واردات القمح في دول شمال إفريقيا كالتالي: 1. الجزائر، 2. المغرب، 3. تونس، 4. ليبيا، 5. موريتانيا.

وبما أن الجزائر احتلت المرتبة الأولى، لا شك أن ذلك سيكون له أثر إيجابي على المعاملات الاقتصادية وخاصة في عملية التجارة البينية بين دول شمال إفريقيا.

6.3 الصادرات الكلية من المنتج الزراعي والغذائي للدول العربية

جدول رقم 05: الصادرات الكلية من المنتج الزراعي والغذائي للدول العربية خلال سنة-2021

2021 القيمة: مليون دولار			
الدولة	الصادرات الكلية TOTAL EXPORTS	الصادرات الزراعية AGRIC. EXPORTS	الصادرات الغذائية FOOD EXPORTS
تونس	13828.8	2088.1	1762.4
الجزائر	22483.1	1404.6	477.6
السودان	4066.9	1819.8	1615.6
الصومال	295.9	164.3	163.9
ليبيا	9460.7	31.5	25.3
مصر	26815.1	6679.1	4850.6
المغرب	29232.0	9991.9	6196.3
موريتانيا	2946.8	863.2	714.6
الوطن العربي	837649.8	50573.1	32305.4
العالم	17486527.4	1745086.9	1358175.5

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، التقرير السنوي، لسنة 2023، ص 34

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الجزائر احتلت المرتبة الثانية بعد المغرب في حجم الصادرات الكلية من المنتجات الزراعية والغذائية لسنة 2021، بقيمة 22483.1 مليون دولار، و29232.0 مليون دولار للمغرب، وبلغت حجم الصادرات الكلية لدولة تونس 13828.8 مليون دولار، كما قدرت حجم صادرات ليبيا 9460.7 مليون دولار وفي الأخير دولة موريتانيا بقيمة 2946.8 دولار.

تساهم مرتبة الجزائر في تعزيز العلاقات التجارية مع دول الجوار في شمال إفريقيا، من خلال إنتاج وتصدير مجموعة متنوعة من المنتجات الزراعية والغذائية خارج قطاع المحروقات، وتوسع فرص الوصول الى الغذاء الجيد بأسعار مناسبة.

7.3 مؤشر نقص التغذية والجوع للدول العربية

جدول رقم 06: مؤشر نقص التغذية والجوع للدول العربية خلال سنة 2022

الدول	نسبة نقص التغذية	مؤشر الجوع (0-100)%
تونس	3	6.1
الجزائر	3.5	6.9
السودان	11.9	28.8
المغرب	6.3	9.2
موريتانيا	8.7	20

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، التقرير السنوي، لسنة 2023، ص 39

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن دولة المغرب لديها نسب مرتفع نوعا ما مقارنة بدول شمال إفريقيا، حيث تعد نسبة 9.2%، مؤشر خطير على محور الأمن الغذائي في المملكة، كما تعد دولة تونس أولى دول شمال إفريقيا من حيث انخفاض نسبة الجوع، بنسبة 6.1% وتليها الجزائر بنسبة 6.9% وبالرغم من أن هذه النسب تعد منخفضة نوعا ما مقارنة بالدول العربية وكذلك دول شمال إفريقيا، إلا أنه لا بد على أصحاب القرار في هذه الدول السعي إلى تخفيض النسبة إلى 1% لأن مؤشر الجوع ونقص التغذية يعدان من أهم المؤشرات في تحقيق الأمن الغذائي لدول المنطقة.

هذا الوضع يفتح أمام الجزائر فرصة لتعزيز دورها كمصدر مستدام للغذاء في شمال إفريقيا، حيث يمكنها الاستفادة من وضعها النسبي الجيد مقارنة بدول الجوار في الحد من الجوع وضمان توفير الغذاء وتحقيق الاستقرار الإقليمي على المدى الطويل.

4. خاتمة

نخلص في نهاية الدراسة إلى أن تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر له دور محوري في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في دول شمال إفريقيا، وذلك بفضل موقعها الاستراتيجي وإمكاناتها الزراعية ومواردها المائية والجوفية، فعلى الرغم من التقدم الذي أحرزته الجزائر مقارنة بدول المنطقة، إلا أن تحقيق الاكتفاء الذاتي يتطلب منها تضافر الجهود في تطوير استراتيجيات أكثر فعالية لدعم القطاع الزراعي وتحديث تقنياته، مما يجعلها قادرة على أن تصبح مصدرا مهما لسلاسل الإمداد الغذائية إقليما، وبالتالي سيخفف ذلك من اعتماد دول شمال إفريقيا على الأسواق العالمية، ويحد من تقلبات الأسعار ويخفف من التضخم الناتج عن الأزمات الغذائية العالمية، ومن خلال ما سبق تم التوصل إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر بمثابة درع استراتيجي يعزز الاستقرار الاقتصادي لدول شمال إفريقيا؛
- تبذل الجزائر جهودا واضحة في سبيل تعزيز الأمن الغذائي، إلا أنها غير كافية لضمان الاكتفاء الذاتي المستدام؛
- يتطلب تحقيق أمن غذائي مستدام يتطلب الاستثمار بشكل أكبر في تطوير القطاع الزراعي؛
- من شأن تعزيز الإنتاج المحلي أن يحد من اعتماد الجزائر ودول الجوار على الواردات الغذائية، مما يقلل من تأثير التقلبات في الأسواق العالمية.

وتحذر الإشارة إلى أن تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر يعزز بشكل كبير التعاون الاقتصادي بين الجزائر ودول الجوار في شمال إفريقيا، والذي يعتبر خطوة استراتيجية نحو بناء تكتل إقليمي قوي قادر على الصمود أمام التحديات الغذائية والاقتصادية، ويعمل على تحقيق الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي المستدام في المنطقة.

- وفي الأخير، نتقدم بجملة من الاقتراحات التي نرى أنها قد تساهم في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر وتمهد الطريق لاستقرار اقتصادي إقليمي قوي في شمال إفريقيا، أبرزها:
- الاستثمار بشكل أكبر في البحث والتطوير الزراعي، والتركيز على التكنولوجيا الحديثة مثل الزراعة الذكية والذكاء الاصطناعي في تحسين المحاصيل الزراعية؛
 - العمل على تنويع الإنتاج الزراعي من خلال تشجيع زراعة المحاصيل البديلة ذات القيمة الاقتصادية العالية، والتوسع في زراعة المحاصيل المقاومة للجفاف؛
 - تحسين البنية التحتية خاصة في المناطق الريفية لتسهيل وصول المزارعين الى الأسواق المحلية والدولية؛
 - تشجيع إنشاء صناعات صغيرة لتحويل المنتجات الحيوانية والسمكية إلى منتجات جاهزة (كالأجبان، اللحوم المعلبة، الأسماك المجمدة)؛
 - مواصلة إصلاحات السياسات الزراعية وتقديم حوافز مالية وضريبية لجذب المستثمرين المحليين والأجانب في مشاريع البنية التحتية الزراعية والتصنيع الغذائي؛
 - تعزيز التعاون الإقليمي بين الجزائر ودول شمال إفريقيا في مجالات التجارة الزراعية، البحث الزراعي والتكنولوجيا الزراعية، وتطوير اتفاقيات ومبادرات مشتركة لتنسيق الجهود في مجال الأمن الغذائي؛
 - تكثيف الشراكات مع المنظمات الدولية لتبادل المعرفة والخبرات وتبني التقنيات الزراعية المتقدمة.

5. قائمة المراجع:

• الكتب:

- الصادق عوض بشير. (2009). تحديات الأمن الغذائي العربي (الإصدار 1). بيروت، لبنان: الدار العربية للعلوم ناشرون.

• المقالات:

- فاتح حركاتي. (2021). مؤشرات الأمن الغذائي في الأردن للفترة (2000-2017) - دراسة قياسية. مجلة الاقتصاد الصناعي، 11(2)، الصفحات 382-395.
- Maxwell, S. (1996). Food security: a post-modern perspective. Food Policy, 21(2), pp. 155-170.

• التقارير:

- صندوق النقد العربي، التقرير السنوي، لسنة 2023.
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، التقرير السنوي، لسنة 2023.
- Food and Agriculture Organization of the UN. (2002). *The State of Food Insecurity in the World 2001*. Rome: FAO.